



(٥٧٥) - (٥٩٧)

العدد الرابع  
والعشرون

## أثر الحكم البريطاني في الاقتصاد الهندي

١٦٠٠-١٩٤٧

م.م. لارا محمود جبار

جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الصرفة

ljabbar@uowasit.edu.iq

## المستخلص:

يمثل الاستعمار البريطاني للهند في أواخر القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين الاستقلال الحقيقي للحرفيين والعمال والفلاحين الهنود الذين يشكلون اقتصاد البلد عن طريق استغلال الفلاح والأرض والسيطرة على جميع إيراداتها بسبب الضرائب المفروضة بين الحين والآخر على الفلاحين، كذلك تدمير صناعة النسيج والقطن والحريير والصناعات المنزلية الأخرى وهي إحدى صور هذا الاستعمار إضافة إلى استنزاف الثروة ونقلها بشكل كامل من الهند إلى بريطانيا والتي قدرت خلال فترة الحكم البريطاني ٤٥ ترليون دولار .

جميع هذه الأسباب عملت على تدهور الهند واقتصادها بشكل مصطنع من قبل الامبريالية البريطانية نتيجة الإنفاق الغير الحكيم لعائدات الضرائب التي فرضت على الفلاحين . فكانت النتيجة دحض الزراعة وإجهاد الفلاح مع فشل كبير بالمصنوعات المنزلية وصناعة البلاد خرجت بذلك الشركة فائزة بالإرباح يقابلها فقر كبير ومجاعات في اغلب مناطق الهند.

**The Impact of British Rule on the Indian Economy  
(1947-1600)**

Assist-lecturer: Lara M Jabbar

Wasit University, College of Education for Pure Sciences

ljabbar@uowasit.edu.iq

**Abstract:**

British colonialism in the late eighteenth century to the beginning of the twentieth century represented the real independence of Indian craftsmen, workers and peasants who constitute the country's economy, by exploiting



the peasant and the land and controlling all its revenues with the taxes imposed from time to time on the peasants, as well as the destruction of the textile, cotton, silk and other home industries, which is one of the forms of this colonialism, in addition to the draining of wealth and its complete transfer from India to Britain, which was estimated during the period of British rule at ٣٤٥ trillion dollars.

All these reasons, was deteriorate India and its economy by British imperialism as a result of the unwise spending of tax revenues imposed on the peasants. The result was the collapse of agriculture and the exhaustion of the peasant with a major failure in house products . The company emerged as a winner in profits, offset by great poverty and famine in most regions of India.

#### المقدمة:

يمثل القرن الثامن عشر فترة صراع داخل على السلطة في الهند، مع تراجع ملحوظ في قوة الإمبراطورية المغولية فيها، مما أتاح الفرصة المثالية لمجموعة من التجار البريطانيين في إرساء القواعد الأولى لبناء شركة الهند الشرقية البريطانية لإغراض تجارية، وأدت الثورة الصناعية في بريطانيا إلى زيادة الطلب على المواد الخام للمصانع كذلك في الوقت نفسه احتاجت أسواقا لتسويق السلع المصنعة فيها، فوفرت الهند هذه المنصة لتلبية جميع احتياجاتهم، وساعدت السياسة الإدارية والاقتصادية الجديدة في الهند التي انتهجتها الشركة من تعزيز سيطرتهم على البلاد بواسطة الحروب والمعاهدات القسرية والتحالف مع القوى الإقليمية المختلفة من الهيمنة والسيادة على مقدرات الهند الاقتصادية وبدون منافس.

سنتناول في هذه الدراسة كيف استطاع البريطانيون ان يستغلوا الموارد الهندية لصالحهم، فقد كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تمتلك قوة عسكرية مكنتها من السيطرة على مقدرات الهند، واستخدمت القوة للحفاظ على طرق التجارة المفتوحة، لخدمة هدف أساسي واحد سواء كان إيديولوجيًا أو مصلحة تجارية أو سياسية. إذ استخدموا القوى العاملة الهندية كعمال في المزارع داخل الهند كذلك جعلهم رجال حرب في الحروب في إي جزء من العالم تحت سيادتهم فقد استغل البريطانيون الهند اقتصاديا , إذ جاءوا كتجار إلي الهند وحافظوا على مصالحهم التجارية في المقام الأول حتى نهاية حكمهم في فيها عام ١٩٤٧, وكان التأثير الاقتصادي الأبرز للحكم البريطاني في الهند هو أن البلاد أصبحت مركزًا للتجارة البريطانية. وقد أثر هذا بشكل أكبر على الهيكل الاقتصادي العام



للبلاد، ولذلك فإن أسوأ ما يميز الحكم البريطاني في الهند هو استغلاله اقتصادياً لصالح الرأسماليين البريطانيين فكانت أسوأ نتائج الفقر المدقع لشعب الهندي.  
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الهندي ، التاج البريطاني ، الصناعة، الزراعة ، الفقر المدقع .  
أهميه الدراسة:

١. استمدت أهميتها لتوضيح كيف استطاعت شركة الهند الشرقية البريطانية من السيطرة على جميع مفاصل اقتصاد الهند وامتصاص جميع ثرواتها لصالحه .
  ٢. استحداث سياسات بريطانية اقتصادية جديدة عملت على تحويل سريع بالاقتصاد الهندي، اذ حصل خلاله البريطانيون على الربح الأساسي من بيع المنتجات الهندية في الخارج. من خلال هذه السياسات ظلت الهند أسيرة اقتصادياً للبريطانيين. هذه السياسات قضت تماماً على البنية التقليدية للاقتصاد الهندي.
  ٣. جعل الهند القاعدة الأساسية لتوسع الإمبراطورية البريطانية في آسيا إذ أصبحت أهم مستعمرة بريطانية و كذلك مصدراً أساسياً للدخل.
  ٤. كانت النتيجة تحويل الهند من بلاد ذات اقتصاد عالي إلى دولة ذات فقر مدقع يعاني الحرمان والمجاعة .
- مشكلة البحث:

اهتمت شركة الهند الشرقية في بسط نفوذها في الهند واستغلال اقتصادها لصالحها، والعمل على إتباع مختلف السياسات الاقتصادية لتثبيت أركانها لخدمة المصالح البريطانية في الهند من جهة واستنزاف الثروة الهندية لصالحها من جهة أخرى ، كذلك تثبيت أركان الاحتلال البريطاني لشبه القارة الهندية.

#### أهداف الدراسة:

تسليط الضوء: كيف كانت الهند دولة حضرية وتجارية نسبياً ومنتعشة اقتصادياً ،إلى دولة فقيرة يحيطها الفقر والجوع أضافه إلى الديون والمجاعات بين الحين والآخر .  
قسم البحث إلى مقدمه لمرحلة نشوء السيطرة البريطانية في الهند والى محاور تناولت فيها أزراعه واقتصاد القرية، وناقشت الحرف اليدوية والصناعات المنزلية ثم سلطت الضوء على الصناعات الهندية فضلاً عن التسويق الزراعي وأخيراً استغلال الثروة الهندية. وختم البحث بمجموعه من



الاستنتاجات وضعت بعد دراسة مستفيضة للموضوع . واستند البحث على مجموعه من مصادر الانكليزية والعربية أهمها الكلمات الافتتاحية: الاقتصاد الهندي , شركة الهند الشرقية, التاج البريطاني , ألسناعه, أزرعه , الفقر المدقع .

### مرحلة نشوء السيطرة البريطانية على الهند:

خلال القرن السادس عشر أصبح التجار الانكليز مهتمين وبشكل متزايد بإمكانية الاستيلاء على بعض تجار التوابل المربحة في المحيط الهندي بعد أن حصلت عليها الشركات الهولندية والبرتغالية (مجلد ٢٠٢١، ص ١٨٢: السلطان، ١٩٩٣، ص ٦)، لذلك منحت الملكة إليزابيث الأولى عام ١٦٠٠ ميثاقاً ملكياً إلى تجار لندن الذين يتاجرون مع جزر الهند الشرقية وسرعان ما أسسوا شركة الهند الشرقية، منحت خلاله الملكة للتجار احتكاراً لجميع التجارة في شرق رأس الرجاء الصالح لمدة خمسة عشر عام(آل خليفة، ٢٠٢٢، ص ١٤٩: السلطان، ١٩٩٣، ص ٧)، فأنشأت أول مركز تجاري لها عام ١٦١٢ في مدينة سورات (ساحل الهند الغربي)(الدفاعي، ٢٠١٢، ص ٧) وبحلول ١٦١٤ حصلت على ميثاق تجاري من الإمبراطور المغولي (جهان كير) يمنحها امتيازات تجارية مع حماية للتجار الانكليز المقيمين في الهند(جاد، ٢٠٢١، ص ١٩٢).

ومن أجل حماية مستعمرات شركة الهند الشرقية وتسهيل عملية نقل البضائع البريطانية الى الهند أصدرت الشركة قانون ١٦٦٠ لتوثيق علاقتها بمستعمراتها إذ أصبحت المستعمرات بموجب هذا القانون مخازن للمواد الأولية الهندية وأسواقاً تجارية للسلع البريطانية (جاد، ٢٠٢١، ص ١٩٥). كما حصلت على مرسوم ملكي عام ١٦٦١ نص على منح الشركة حق إعلان الحرب وشن الهجمات وعقد الاتفاقات كذلك حقها في توفير قوة بحرية عسكرية لحماية مصالحها في مياه الشرق، فحصلت بموجبه على قوة عسكرية تزيد من نفوذها السياسي في شبه القارة الهندية(آل خليفة، ٢٠٢٢، ص ١٥٨).

كما مُنحت الشركة عام ١٦٧٠ الحق في إنشاء أموالها الخاصة بها واكتساب الأراضي بشكل مستقل وقيادة الجيوش فضلاً عن إقامة الحصون، فاستطاعت خلال القرن الثامن عشر من بناء قوة لغزو وحكم مساحات شاسعة في شبه القارة الهندية إضافة إلى التوسع والنجاح التجاري بواسطة الهيمنة على الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية( , Agnihotri ٢٠٠٩-P C-٥٢).



في سنة ١٦٨٦ أعلنت الشركة عن عزمها في إقامة مستعمرة انكليزية واسعة في مدينة بومباي (مجل، ٢٠٢١، ص ١٨٩)، فباشرت في عام ١٦٩٠ بإنشاء ثلاثة مستعمرات تجارية رئيسة في مدن مومباي ومدارس وكلكتا، ومن خلال ذلك بسطت نفوذها داخل شبه القارة الهندية تدريجياً (آل خليفة، ٢٠٢٢، ص ١٥٧).

تشير معركة بلاسي عام ١٧٥٧ إلى نقطة تحول في سيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية على الهند فقد خضعت إمبراطورية المغول وتمزقت باندلاع الحروب الداخلية بين مناطق الهند المختلفة فتمكنت الشركة خلالها من بسط سيطرتها في البنغال والمناطق الأخرى، مما أدى إلى زيادة الضرائب على الأراضي مع انخفاض في الإنتاج الزراعي للعديد من السلع الغذائية فأدى إلى حدوث المجاعات المتكررة وانتشار الفقر في المجتمع الهندي وضياح الأراضي التابعة للهنود، وبذلك أكملت الشركة التحول من كونها شركة تجارية إلى كيان حاكم يصدر قوانين وسيطر على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية للهند (السلمان، ١٩٩٣، ص ٨).

#### المبحث الأول: الزراعة واقتصاد القرية

يمثل فلاحوا الهند الفئة الأكثر معاناة خلال الحكم البريطاني، إذ بدأ الاستغلال البريطاني لهم منذ بداية حكم شركة الهند الشرقية التي حصلت على (حق الديواني) في عام ١٧٦٥ من الحاكم المغولي الشاه علام الثاني\* (Shah Alam II) في مقاطعات البنغال وبهار واريسا من أجل جني إيرادات تلك المقاطعات لنفسها والتي قدرة بنحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويا والذي بموجبه أعطت الشركة الأراضي للمزارعين لمن يدفع أعلى سعر بالمقابل تقوم بجمع الحد الأقصى من الإيرادات من المزارعين لكسب أقصى قدر من الأرباح لأنفسهم (Chaurasia, ٢٠٠٢, P٤١: إبراهيم، ١٩٨١، ص ٣٥). طبق هذا عندما جاء الحاكم البريطاني العام كورنواليس\*\* (Cornwallis) إلى الهند عام ١٧٨٦.

لقد فشلت التسوية الدائمة في البنغال في تحقيق إي تحسن لأنها لم توفر أي حماية للمزارعين من أصحاب الأراضي الجشعين أضافه إلى ذلك بسبب الطلب الكبير على الإيرادات التي حددتها الحكومة البريطانية، تم خلالها تدمير الملاك القدامى الذين كانوا قريبين من المزارعين وكانوا يعاملوهم أحيانا بتعاطف، فنشأت طبقة جديدة من الملاك بدلا عنها (Sharma, ١٩٩٢, P٢٦٤) أطلق عليهم (الزمندار) الذين يجمعون الضرائب من المزارعين بالقوة (الدفاعي، ٢٠١٢، ص ٤٥)، أغلبهم كانوا ينتمون إلى المدن ولم يحتفظوا بأي اتصال مباشر مع الأرض فبتالي لم يكن لديهم أي تعاطف مع



المزارعين هدفهم الوحيد حصولهم على فائض الثروة من للإعمال التجارية أو غيرها ,من جانب آخر وفر البريطانيون الحماية لهذه الطبقة الجديدة من الملاك الجدد الزمندان لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية خاصة بهم ( Mahajan, P١٩٦٠, ١٧). .

وازدادت الحكومة البريطانية من سطوتها على المزارعين أكثر من اجل تمكين الملاك من دفع عائدات الأرض في الوقت المناسب وبالتالي استمر الملاك في الازدهار تدريجيا تقابلها ساءت حاله المزارعين ,إذ اجبر الملاك المزارعين على دفع الحد الأقصى من الإيرادات فضلا عن دفع مستحقات غير قانونية وأيضا أداء العمل دون اجر مما دفع اغلبهم إلى التسول ( Ramakrishna, P ٢٠٠٩ , ٨٢, P C-٢٠٠٩.: Agnihotri , ٧٨).

النظام السائد لإدارة الأرض كان نظام الريتواري (Ryotwari) ونظام ماهلوارى (Mahalwari) خلال القرن التاسع عشر ولم تكن حال المزارعين في هذا النظام أفضل فكانت المناطق الخاضعة لهذه الأنظمة الحكومة البريطانية هي المالك فيها ,ولم تكن بأي حال من الأحوال اقل قمعا من الزمندان (رئيس جمع الضرائب)النظام السائد في الهند ( Natarajan, P ١٩٨١ , ٣٥٣-٣٥٢).

إذ تم تقديم نظام الريتواري للإيرادات عام ١٨٢٠ في أراضي رئاستي مدراس والبنغال,بينما قدم نظام ماهلوارى عام ١٨٢٢ للإيرادات أيضا في غرب ولاية أوتار برادش والبنجاب بأكملها وفي وقت لاحق تم تطبيق النظام في أجزاء أخرى من الهند ( Ramakrishna, P ٢٠٠٩, ٨٤).

بموجب نظام ماهلوارى تقوم الحكومة بجمع الإيرادات بصورة غير مباشرة من المزارعين الأفراد إذ يتم جمعها إما عن طريق القرية بأكملها أو مجموعة من القرى عن طريق أفراد عائلات القرى البارزة ( Natarajan, P ١٩٨١, ٣٥٣-٣٥٤) في حين تجمع إيرادات النظام الأخر الريتواري عن طريق الحكومة البريطانية أيضا ولكن بصورة مباشرة من المزارعين ,ومع ذلك ظل المزارعين في كلا النظامين في حاله يرثى لها ( Chopra, Chopra, P٢٠٠٥, ١٠٤, Natarajan, P ١٩٨١.: ٣٥٦).

فرضت الحكومة البريطانية حد معين من الإيرادات على المزارعين في البداية تم زيادة الإيرادات من الثلث إلى نصف الإنتاج وبعد فترات لاحقة أخذت بزيادة تدريجيا ,وبمرور الوقت كان الضغط السكاني على الأرض قد زاد بشكل كبير لدرجة انه فشل المزارع في تسليم الإيرادات في الموعد المحدد,وفي حالة الفشل يتم تجريد المزارعين من أراضيهم وبيعها أدت هذه الإجراءات الصارمة التي



اتخذتها الحكومة إلى ظهور نظام الملاك في مناطق نظام الريتواري وماهلواري أيضاً (Ramakrishna, P ٢٠٠٩, Chopra, Chopra, ٨٥-٨٤, P٢٠٠٥.; Chupra, Chopra, ١٠٥). هذه الظروف جميعاً وبسبب الطلب الكبير والمحدد زمنياً على الإيرادات من قبل الحكومة البريطانية دفعت المزارعين إلى اقتراض قروض من التجار المحليين والمقرضين فستغل المقرضين المزارعين ليس فقط من خلال فرض أسعار فائدة عالية وإنما من خلال بعض الإجراءات الخادعة مثل المحاسبة الزائفة والتوقيعات المزورة وما إلى ذلك. الحكومة الهندية سابقاً كانت تحمي المقرض من خلال نظامها القانوني إذ كان مقرض المال خاضعاً لمجتمع القرية الذي دافع عن المزارعين ضده (الدفاعي، ٢٠١٢، ص ٤٦).

ولكن في ظل النظام القانوني الجديد لم تعترف الحكومة البريطانية بهذا الحق لمجتمع القرية وبذلك دافع كل من القضاء والشرطة عن المرابي، وهكذا ترك المزارعين تحت رحمة المرابين الذين كانوا غالباً إما تجار محليين أو ملاك الأراضي الأغنياء وبالتالي تدريجياً انتقلت إلى أيدي المرابين لأن المزارعين فشلوا في الغالب في سداد ديونهم أو اضطروا إلى القيام بذلك عن طريق الخداع من قبل المقرضين، وهكذا انتقلت تدريجياً أغلب أراضي الهند إلى أيدي كبار ملاك الأراضي أو التجار الأثرياء في المدن، وفي النتيجة أصبح المزارعين مجرد مستأجرين أو عمال مستأجرين في الأرض (Raj, P١٩٩٨, Chopra, Chopra, ١٢١, P٢٠٠٥.; Chupra, Chopra, ١٠٢).

استمر الدين الريفي في الزيادة في عام ١٩١١ قدر إجمالي الدين الريفي نحو ٣٠٠ كرور روبية، وبحلول ١٩٣٧ وصل إلى ألف وثمانمائة كرور روبية. وهكذا أصبح المزارع تحت رحمة تجار الحبوب الذين سيطروا على الأرض وعلى الإنتاج بعد إن يدفعوا للمزارع أقل بكثير من سعر السوق لمنتجاتهم (Sharma, P١٩٩٢, ٢٦٥).

وتعتبر تجزئة الأرض مشكلة أخرى كان على المزارعين مواجهتها لم تكن فقط بسبب النمو السكاني وقانون الخلافة الهندي الذي يقضي بتقسيم الممتلكات والأرض إلى جميع أبناء الأب الذكور بعد وفاته، ولكن أيضاً بسبب العوامل الاقتصادية أولها إن السياسات البريطانية دمرت الحرف اليدوية والصناعات المنزلية في الهند، إضافة إلى انتقال الأدوات العصرية الحديثة إلى القرى يقابلها فشل التجار الهنود في التنافس مع البريطانيين ولم يجدوا مجالاً لاستثمار الأموال في الصناعات، فاختاروا استثمار الأموال في الأراضي (Natarajan, P ١٩٨١, ٣٥٨). جميع هذه العوامل قلصت وضع الفلاحين إلى مستأجرين وركزت ملك الأراضي في يد أقلية، ومن السمات الأخرى التي نمت تدريجياً



وأدت إلى استغلال الفلاحين هو نمو الوسطاء وأصبح معظم الملاك ملاكا غائبين, إذ نشأ عدد كبير من الوسطاء الذين اقتصر عملهم بين الفلاحين والملاك أو بين الفلاح والحكومة وهؤلاء لم يتمتعوا بالإرباح إلا عن طريق تأجير الأراضي التي تقع على أكتاف المزارعين الفقراء ( Raj, ١٩٩٨ , Marco, ١٢٧P, ٢٠٢٠.; P٢١-٢٢).

ففي البنغال ارتفع عدد الوسطاء في بعض الحالات إلى خمسين وسيط وهكذا كان المزارعين ضحايا اضطهاد الحكومة البريطانية والملاكين العقاريين , والمقرضين , وتجار الحبوب والوسطاء جميعهم امتصوا دماءهم وجعلوا حياتهم بائسة ( Ramakrishna, ٢٠٠٩P, ٥٩, Naida, ٢٠١٥.; P١٥٧٤).

لقد اتبع الانكليز طرق عديدة في جمع الضرائب سواء بصورة مشروعة أو غيرها إذ فرضت ضرائب متعددة على الأرض المزروعة بداية من زراعتها بالقطن مثلا ثم فرض ضريبة على الحصاد تليها ضريبة عرضه في الأسواق , ولم تكتفي بذلك إذ فرضت ضريبة أخرى عند تحويله إلى خيوط ثم ضريبة نسجه إلى ضريبة بيعه في الأسواق ( أحمد, ١٩٩١, ص ٤١٠ ).

علاوة على ذلك حالة الجفاف والمجاعات التي عانى خلالها المزارعين كثيرا بدون مساعدة كافية من قبل أي جهة تذكر مع استمرار إفقار المزارعين أدى بالنهاية إلى تدهور الزراعة الهندية, كذلك لم يكن لدى المزارعين أي حافز ولا الوسائل المناسبة لزيادة الإنتاج (الدفاعي, ٢٠١٢, ص ٤٧).

أضافه إلى عدم تحمل الحكومة البريطانية إي مسؤولية توفر بذور أفضل ولم تهتم بالتعليم الزراعي ولم يقوموا بأي إجراء أو تغيير في إدارة الإيرادات, وبرغم من تحديث الزراعة في مختلف أنحاء العالم إلا أنها ظلت في الهند راكدة من الناحية التكنولوجية إلى سنوات متقدمة بسبب السياسة البريطانية السيئة إذ بقت لقرون عديدة تستخدم المحاريث الخشبية التي بلغ عددها عام ١٨١٥ إلى ١٦,٢ مليوناً, وقد ازدادت استعمال الجزارات والمحاريث الخشبية في مابعد حتى وصلت إلى ٣١,٨ مليوناً عام ١٩٥١ يقابلها ٩٣ ألف محراث حديدي فكانت النتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي ( Chopra, Chopra, ٢٠٠٥P, ٩٦).

كما لا يمكن تجاهل سياسة الشركة في عهد وليم بأنتيك\*\*\* (William Bentinck) عندما أمر بمصادره جميع الأراضي من الذين لم يثبتوا ملكيتهم عليها فأصبحت من ضمن ممتلكات الشركة وبالتالي استطاعت الاخير من السيطرة على جميع الأراضي الخالية من وثائق ثبوت ملكية وضمها والاستيلاء عليها, أدى هذا إلى ضياع حقوق الكثير من المزارعين بأراضيهم (الدفاعي والنصيري



٢٠١٢، ص ٧). إذ فشلت حتى إن تكفي لإطعام شعبها ولهذا السبب اضطرت لسنوات عديدة بعد الاستقلال نتيجة السياسة البريطانية الفاشلة إلى استيراد الحبوب من دول أجنبية .  
تسويق الزراعة:

بدأ تسويق الزراعة من قبل التاج البريطاني لأنه ضرورة لدولة نامية صناعياً. وإذا كان من المقرر أن ينفذ صبر الصناعات، فيجب زيادة الإنتاج الزراعي على أساس تجاري. ولكن في الهند، لم يتم تسويق الزراعة لتغذية صناعات الهند لأن الهند كانت متأخرة كثيراً في التنمية الصناعية مقارنة ببريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية. فكان الهدف الأساسي من تسويق الزراعة هو تغذية الصناعات البريطانية (Natarajan, 1981, P 357).

ولم يتم تحقيق ذلك إلا في حالة المنتجات الزراعية التي تحتاجها الصناعات البريطانية أو التي يمكن أن تجلب مكاسب تجارية نقدية لبريطانيا في السوق الأوروبية. فبدأ تسويق الزراعة الهندية بعد عام ١٨١٣ عندما اكتسبت الثورة الصناعية في إنجلترا زخمًا. فأصبح تسويق الزراعة بارزاً في حوالي عام ١٨٦٠ م (أثناء الحرب الأهلية الأمريكية التي زادت الطلب على القطن من الهند إلى بريطانيا حيث لم تكن أمريكا قادرة على تصدير القطن). (Brunton, 2013, P 80).

ومن المثير للاهتمام أن الطلب على إنشاء إدارة للزراعة تحت حكومة الهند لرعاية تنمية الزراعة في الهند جاء من قبل جمعية توريد القطن في مانشستر عام ١٨٦٩ إذ حثت هذه الجمعية على "اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين القطن، المحصول الذي كانت مهتمة به في المقام الأول، وضرورة إنشاء إدارة منفصلة للزراعة في كل مقاطعة و تشجيع إنتاجه وتحسينه، كذلك أرسلت الحكومة البريطانية اثني عشر مزارعاً أمريكياً لتعليم المزارعين المحليين كيفية زراعة القطن وتنظيفه. وكان الغرض الأساسي من كل هذا العمل هو توفير القطن الخام والجيد الجودة لصناعات المنسوجات القطنية في بريطانيا التي كانت تنمو بسرعة بعد الثورة الصناعية في بريطانيا (Naida, 2010, P 1073).

وبالتالي زادت مساحة زراعة القطن في الهند وزاد إنتاجه بشكل كبير مع مرور الوقت تدريجياً. فكانت تجارة الزراعة عملية قسرية ومصطنعة بالنسبة لغالبية الفلاحين الهنود. وقد تم تقديمها تحت إكراه البريطانيين وليس من خلال حافز الفلاحين بشكل عام. ذهب الفلاحون إلى زراعة المحاصيل التجارية تحت الإكراه. كان عليهم دفع عائدات الأرض المستحقة للحكومة البريطانية في الوقت المناسب. إضافة إلى زراعة المحاصيل التجارية على مساحة محددة من أرضهم تحت قمع المزارعين (Naida, 2010, P 1076).



كما عملت السياسة البريطانية للتجارة الحرة في اتجاه واحد كعامل تشجيع كافٍ للتسويق التجاري، حيث تمكنت السلع المصنعة من المنسوجات والجلود وما إلى ذلك من الدخول بكل حرية إلى الأسواق الهندية، في حين لم تتمتع السلع المصنعة بحرية مماثلة للوصول إلى الأسواق الأوروبية. واتجه الفلاحون إلى زراعة المحاصيل التجارية لسداد الفوائد المستحقة للمقرضين في الوقت المناسب. (Dipak, 2017, P 209, Marco, 2020, P 23).

هناك عامل تعزيز آخر للتسويق الزراعي في الهند هو اكتساب سرعة الثورة الصناعية في إنجلترا. وقد أدى هذا إلى عامل في التسويق حيث تم إنتاج المزيد والمزيد من السلع الزراعية لتلبية الطلب على المواد الخام من قبل الصناعات البريطانية. كما أدى توسع التجارة الدولية ودخول رأس المال المالي البريطاني إلى تسويق الزراعة (الدفاعي، 2012، ص 23).

كما شجعت الحرب الأهلية الأمريكية بشكل غير مباشر تسويق الزراعة في الهند: حيث تم تحويل الطلب البريطاني على القطن إلى الهند. وظل الطلب على القطن مستمرًا حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية بسبب صعود صناعات المنسوجات القطنية في الهند. (Raj, 1998, P 116).

لم يكن تسويق الزراعة في الهند مفيدًا إلا للمزارعين والتجار والمصنعين البريطانيين وجزئيًا للتجار والمربين الهنود الذين عملوا كوسطاء لهم. وقد أسفرت عن تقليص المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية. وكانت النتيجة أنه في حين زادت المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية بنسبة 7% بين عامي 1892-1893 و 1919-1920، زادت المساحة المزروعة بالمحاصيل غير الغذائية بنسبة 43%. فكانت المحصلة النهائية لهذه العملية هي أن الهند فشلت في إنتاج حتى تلك الكمية من المحاصيل الغذائية التي يمكن أن توفر وجبتين يوميًا لسكانها. وتفاقم البؤس لأن عدد سكان الهند كان يتزايد كل عام. (Raj, 1998, P 117).

وكان تجزئة الأرض يحدث بسبب الضغط على الأرض ولم يتم إدخال وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة في الهند. فنشر الفقر ففي عام 1888 يقدر ما يقرب 30% من سكان الهند يعانون من سوء التغذية المزمن ونقص التغذية. وبالتالي، نجد أن تسويق الزراعة في الهند من قبل البريطانيين كان أيضًا أحد الأسباب المهمة لإفقار الشعب الهندي. الديون الريفية (Naida, 2010, P 1074).

### المبحث الثاني: الحرف اليدوية والصناعات المنزلية

ساهمت الصناعات المنزلية في الهند بشكل كبير في الاقتصاد الهندي. والتي كانت المصدر الرئيسي لتجارتها الخارجية. تضم الصناعات المنزلية عددًا قليل من الأشخاص كعمال قد يكونون



غالبا من عائلة واحدة ,ويتم إنتاج أو تصنيع السلع من قبل الحرفيين والحرفيين التقليديين الذين ورثوا عملهم كفن من أسلافهم, تشمل سلعهم المتنوعة التي ينتجونها أقمشة الملابس مثل الصوف والشاش والجد والحريير والقطن وما إلى ذلك، والعديد من المصنوعات الثمينة مثل المجوهرات والحلي والتماثيل والأصنام والأحجار الكريمة والأحجار، وكذلك العناصر الصالحة للأكل مثل التوابل والزيوت والعسل ، والتي لها طلب كبير ليس فقط داخل الهند ولكن أيضًا في الأسواق الأجنبية. ( , Wheeler, ١٩٦٥ P, ١٦).

يعتمد العديد من القرويين الهنود على هذه المهن لكسب لقمة عيشهم. ولكن أصل وتاريخ الصناعات المنزلية في الهند يعود إلى العصور القديمة. وقد أشار البروفيسور ويبر إلى أن "مهارة الهنود في إنتاج الأقمشة المنسوجة الدقيقة، وخط الألوان، وتشكيل المعادن والأحجار الكريمة، وإعداد الجواهر، وفي جميع أشكال الفنون التقنية، كانت تتمتع بشهرة عالمية منذ العصور المبكرة" (Kunda, ٢٠١٧ P, ٢٤٦). فبدأت في البنغال إذ اشتهرت البنغال بالمنسوجات القطنية والحريير إذ كانت تصنع كميات كبيرة منه وتصدره إلى الأسواق البعيدة بعدما ينسجها النساجون الماهرون، ثم ينتقل إلى بعض التجار ملاكي ورش العمل الصغيرة للنسيج بعدها يتم تصديرها إلى الأسواق فقام موظفو شركة الهند الشرقية البريطانية بعد توليهم النفوذ السياسي في البنغال باستغلال الحرفيين فيها بلا رحمة، إذ أعطوهم منتجات خام بأسعار مرتفعة وطلبوا منهم تصنيع كمية ونوعية محددة من ٢٥ سلعة ودفعوا لهم بشكل تعسفي حتى لا تضل مهنة النسيج مربحة وبذلك ترك الآلاف من الحرفيين مهنة أجدادهم تدريجياً (Natarajan, ١٩٨١ P, ٣٦٤). ومثال آخر على الاستنزاف الاقتصادي البريطاني للهند تلك المنتجات التي يتم تصنيعها في الهند، قامت الحكومة البريطانية بتصدير تلك المنتجات إلى بريطانيا وبعض البلدان الأخرى للحصول على المزيد من العائدات. لكن الهنود لا يستطيعون الحصول على تلك المنتجات للاستهلاك. إي تم استنزاف تلك المنتجات تمامًا في بعض البلدان الأخرى فتحكروها هي وعائذاتها الوفيرة لهم ( , Agnihotri, ٢٠٠٩ P C-٨٧).

أصبحت الجلود المدبوغة سلعة تصديرية رئيسية في أواخر القرن التاسع عشر. حتى من سبعينيات القرن التاسع عشر ظلت الدباغة من أهم السلع التصديرية المستخدم في صناعة الأحذية والأحزمة والقبعات والمعاطف (Kunda, ٢٠١٧ P, ٢٦١, Wheeler, ١٩٦٥.; P, ٢٠). فكانت في الأصل حرفة ريفية يتم تدريبها تحت إشراف معين فالتنظيم المتعلق بهذه الصناعة يتم بواسطة أسرة واحدة أو نوع من العمل الجماعي غير الموجود في الحرف الأخرى. إلى إن جاءت المنافسة الشرسة



التي فرضتها صناعة الآلات. فتراجعت تلك الصناعة شأنها شأن الصناعات الأخرى . ( Wheeler, 1965, P 31).

ثم بدأت مرحلة استغلال الهند في التجارة، ففي عام ١٨١٣ تم إلغاء احتكار شركة الهند الشرقية للتجارة مع الهند فتركت جميع الشركات التجارية البريطانية حرة في التجارة مع الهند، وعندما فشلت السلع البريطانية من منافسة السلع القطنية الهندية لان تكلفة اليد العاملة في الهند تعادل خمس أو سدس تكلفة اليد العاملة البريطانية لذلك اتبع البريطانيون سياسة التعريفات الكمركية في بريطانيا التي طبقت ضد التجار الهنود إثناء وجودهم في بريطانيا، كذلك فرض رسوم ثقيلة على البضائع الهندية إثناء دخولها للأسواق البريطانية، يقابلها رسوم رمزية على البضائع البريطانية التي تدخل الهند (الدفاعي، ٢٠١٢، ص ٤٤).

وقد ساعد بناء السكك الحديدية في الهند بشكل كبير في هذه العملية إذ وصلت البضائع البريطانية حتى الأسواق الريفية في الهند، كل هذه الأسباب أدت إلى تدمير الحرف اليدوية والصناعات المنزلية الهندية التي كانت أساس تجارتها وازدهارها العمل التجاري الخارجي للهند وخاصة المنسوجات القطنية، وفي ستينات القرن التاسع عشر تمكن الشركة من السيطرة على سوق القطن الخام في الهند إذ بلغ أكثر من ثلاثة أرباع صادرات الشركة من المنسوجات القطنية الهندية إلى أسواق بريطانيا وأوروبا (Agnihotri, 2009, P C-77).

مع استمرار السياسة التعسفية البريطانية فشل الهنود في منافسة السلع المصنعة آليا في انكلترا بعد اكتشاف اله النسيج. و زاد الوضع سوءا عندما حدثت الثورة الصناعية في انكلترا كانت بريطانيا بحاجة إلى مواد الخام من الهند تنتقلها إلى مصانعها في بريطانيا وجعل الهند بالمقابل سوقا واسعة لبضائعها المصنعة، كذلك عام ١٨٣٣ قبلت الحكومة الهندية فعليا (سياسة التجارة الحرة) بهدف توفير المواد الخام الرخيصة لبريطانيا ودخول السلع المصنعة البريطانية الرخيصة في السوق الهندي بكل سهولة وبدون تعريفات كمركية، وبهذا فان سياسات الحكومة المتخبطة أعاققت التجارة الهندية وصناعاتها من جهة ووفرت سوقا جيدة للمصانع البريطانية في الهند من ناحية أخرى (Agnihotri, 2009, P C-77).

ناهيك عن مذكرته التقارير من أسباب تدمير السوق العالمية للتجارة بالصناعات الهندية هي ارتفاع نسبة السكان المعتمدين على الزراعة من ٦٣,٧% إلى ٧٠% في الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٤١ إذ تركوا الحرف الصناعية والتزموا بالزراعة إلى جانب ذلك كان المزارعون محرومون دخلهم



الإضافي الذي كانوا يحصلون عليه من الحرف اليدوية مثل الغزل والنسيج أثرت جميع هذه الأسباب سلبا على اقتصادهم الذي أصبح بالفعل تحت خط الفقر (Sharma, 1992, P. 267). ووصف العديد من المسؤولين والعلماء البريطانيين تدمير الصناعات الحرفية الهندية بأنه حقيقة حزينة ولكنها لا مفر منها كجزء من ثمن التحديث. ولكن هذا غير صحيح لأن الحرف اليدوية الهندية عانت ليس بسبب التصنيع والتحديث في الهند ولكن بسبب بريطانيا وسياستها . وبالتالي، فإن الثمن الذي دفعه العمال والحرفيون الهنود، الذين يعملون في هذه الحرف اليدوية، لم يكن الثمن مقابل تحديث الهند بل لكونهم عبيداً للحكم الاستعماري البريطاني. (Natarajan, 1981, P 362 - 362).

أن تدمير الصناعات الحرفية الهندية حدث على نطاق واسع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأن عددًا كبيرًا من العمال والحرفيين الذين يعملون في هذه الصناعات وخاصة صناعة القماش، قد عانوا بشدة ، وبالتالي أدى هذا إلى تدمير الصناعات الحرفية الهندية ، واستنزاف هائل للثروة في الهند.

#### الصناعات:

كان من الممكن إنقاذ الهند من الاستغلال الاقتصادي إلى حد ما لو كانت الحكومة البريطانية قد حاولت حماية الصناعات الهندية الناشئة التي تطورت خلال المشاريع الخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بل على العكس أحبطت الحكومة البريطانية نمو الصناعات في الهند وفشلت في توفير الحماية للصناعات القائمة على الآلات في الهند (Brunton, 2013, P 79). بل تبين لهم من الضروري استثمار رأس المال البريطاني في الهند كون اليد العاملة متوفرة بكثرة وبتكلفة زهيدة ،ولهذا السبب بدأ مرحلة استغلال الهنود بالتصنيع على يد الرأسماليين البريطانيين التي حصل خلالها الرعايا البريطانيين إرباح أخرى وسلموها إلى وطنهم (Ramakrishna, 2009, P 106). وعندما بدأ عصر الآلة في الهند في خمسينات القرن التاسع عشر بدأت صناعات المنسوجات القطنية وتعددين الفحم بالظهور كما تطورت صناعات أخرى مثل مطاحن الرز والدقيق والأخشاب ومطاحن الورق والسكر وإعمال الحديد والصلب ودباغة الجلود والمنسوجات الصوفية وصناعة الملح والملح الصخري خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين كما تطورت صناعة السكر والورق والاسمنت وأعواد النقب والزجاج خلال ثلاثينات القرن العشرين ، وكان نمو الصناعات الزراعية مثل النيلى والمطاط والشاي والقهوة خلال القرن التاسع



عشر تطوراً مهماً في التاريخ الاقتصادي الهندي. ( Ramakrishna, ٢٤٩, P٢٠١٧Kunda, )  
(.١٠٦, P ٢٠٠٩).

يتم إنتاج جزء صغير من هذه المنتجات في المرحلة التي سبقت السيطرة البريطانية في كفرانات من خلال تجميع الحرفيين في مجالات عمل مختلفة وكانوا تحت إشراف مالك كان يرأسه المشرف العام للدولة على الفنون والحرف اليدوية، ولكن فيما بعد أصبح معظم هذه الصناعات خاضعة أو مملوكة لسيطرة الرأسماليين البريطانيين يقابلها ضعف ونمو بطيء في الصناعات الهندية التي اقتصر على المنسوجات القطنية الهندية التي تحظى بشعبية كبيرة في الأسواق الأجنبية وبالتالي كان هناك طلب كبير عليها، إلا أنها بدأت في الانحدار منذ بداية القرن التاسع عشر نتيجة لسياسة الاحتكار التجاري التي تبنتها شركة الهند الشرقية الإنجليزية ( Naida, ٢٠١٥, P ١٥٧٦, ) ، فلم تدم طويلاً حسب ما عبر عنها كارل ماركس في مقال له في صحيفة هيرالد تريبيون عام ١٨٥٣ قائلاً (حطمت السيطرة البريطانية المنوال اليدوي الهندي ودمرت عملية الغزل، عندما منعت بريطانيا القطن الهندي من الأسواق الأوروبية ، ثم أدخلت السلع القطنية البريطانية في الهند إي إرغام موطن القطن الأصلي بالقطن المستورد (الدفاعي، ٢٠١٢، ص ٤٣) ، فمن عام ١٨١٨\_١٨٣٦ ارتفعت صادرات الخيوط القطنية من بريطانيا إلى الهند من نسبة ١ إلى ٥٢٠٠، وقد وصل تصدير الأقمشة البريطانية إلى الهند في عام ١٨٧٣ إلى ٦٤ مليون ياردة ، يقابلها عزوف أكثر الصناع المنتجين للقطن الهندي وترك عملهم الصناعي نتيجة اقتحام السلع المصنعة البريطانية الأسواق الهندية مع عدم فرض أي ضرائب عليها) ( Gadre, ٢٠٢١, P ٥-٦, ) ، ومع ذلك، ساهم نساجو السلع القطنية في اقتصاد الهند إلى حد كبير، قبل عام ١٧٥٧. ولكن بعد ذلك تراجعت صناعة النول اليدوي بسبب حقيقة أن النساجين اضطروا إلى العمل ضد إرادتهم في عملية تعسفية فرضت عليهم. كما واجهت الصناعة الهندية معوقات كثيرة إذ لم يوفر لها تسهيلات مصرفية ولم يكن لهم دعم كما في الصناعات يديرها الأجانب ، إضافة إلى إن السياسة البريطانية كانت تقف في طريقهم دائماً على العكس من ذلك تم تزويد كافة الصناعات البريطانية بكافة التسهيلات (أحمد، ١٩٩١، ص ٤١٠).

مره أخرى تقدمت صناعة النول اليدوي الهندية منذ عام ١٨٣٠ وزاد إنتاج قماش الحرير عندما سُمح له بالتصدير إلى إنجلترا منذ عام ١٨٣٣ بسبب انخفاض إنتاج قماش الحرير البريطاني. فكانت القيمة الإجمالية لقماش الحرير المنتج في إنجلترا بنحو ٥٠٠٠٠٠ روبية وفي الهند كانت



٢٩٥٠٠ روبية، ولكن قيمة قماش الحرير البريطاني كانت ٣٦٠٠٠ روبية في عام ١٨٣٣، و١٦٨٠٠ روبية في عام ١٨٣٥، و٥٥٠٠ روبية في عام ١٨٣٩، بينما كانت قيمة قماش الحرير الهندي ٦٠٨٠٠ روبية في عام ١٨٣٣، و١١٤٤٠٠ روبية في عام ١٨٣٥، و١٦٨٩٠٠ روبية في عام ١٨٣٩. (Naorouj, ١٩٠١, P ١٩٠-٥).

كذلك اشتهرت الهند بزراعة النيلة وكانت مادة مهمة للتصدير. تم تشجيع مزارع النيل في أكثر من ذلك مزارع الشاي والقهوة في الهند لأنها يمكن أن تحصل على سوق تجارية في الخارج. كانت مزارعهم في الغالب تحت سيطرة البريطانيين. إذ تم استبدال المعالجة اليدوية للنيلة بالآلات لمعالجة النيلة بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان مطلوبًا في الدول الأوروبية نظرًا لاستخدامه كصبغة زرقاء في صناعة الصوف، ولكن نحو نهاية القرن التاسع عشر نتيجة للمنافسة التي فرضتها الصبغة الاصطناعية، عانت زراعة النيلة والصبغة المصنعة منها من انتكاسة كبيرة وانقرضت في النهاية (Agnihotri, ٢٠٠٩, P C-٧٥)، وكانت صناعة الشاي من الصناعات الزراعية الكبرى الأخرى، والتي جذبت صناعتها الأوروبيين أيضًا. وقد وفرت مزارع الشاي الهندية فرص عمل لكثير من الناس حيث تتطلب هذه الصناعة الكثير من اليد العاملة. ومنذ عام ١٨٥٠ فصاعدًا، كان هناك توسع في مزارع الشاي وازدهرت أيضًا صناعات الشاي وحققت أرباحًا ضخمة. كذلك تطورت وازدهرت صناعة القهوة خلال نفس الوقت، إلا إن الأمر لم يدم طويلًا بسبب سياسات بريطانيا الصارمة التي أعاققت النمو الصناعي في الهند (Brunton, ٢٠١٣, P ٨٠, Sharma, ١٩٩٢, P ٢٦٨).

كانت الصناعات المعدنية موجودة أثناء حكم المغول. وكان الطلب كبيرًا على أدوات القطع للاستخدام المنزلي والسيوف والأسلحة الأخرى. ولكن نظرًا لارتفاع أسعار النحاس والحديد، فإن المنتجات المصنوعة من هذه المعادن كانت تستخدم فقط من قبل القسم الغني من المجتمع (Brunton, ٢٠١٣, P ٧٩). أما الأثاث المصنوع من الخشب كان مقبولًا في تلك الأيام إلى حد كبير بسبب ارتفاع تكلفة السلع النهائية. كان الخشب أرخص نسبيًا ولكن مشكلة النقل جعلت سعره يرتفع وبالتالي أصبح الأثاث الخشبي بعيدًا عن متناول الطبقات الفقيرة. وقد استخدمه البرتغاليون والهولنديون والإنجليز. ولكن مع وجود الغابات الواسعة والمساحات الكبيرة من الأراضي غير المزروعة، كان من السهل الحصول على الخشب لبناء المنازل وتصنيع الأدوات المختلفة المستخدمة في الزراعة، كانت المنتجات الخشبية الرئيسية مثل هياكل الأسرة والصناديق والكراسي والصناديق



المزخرفة وحوامل الحبر مطلوبة بشدة. كانت قيمة هذه الحرف اليدوية تعتمد على جدارتها الفنية ومهارتها. وتم إنشاء السوق وفقاً لاحتياجات السكان المحليين والأجانب لها. ( Natarajan, ١٩٨١ P, ٩٣, Kunda, ٢٠١٧.; P٢٠١٧, ٢٤٩.).

عانت الهند من عوائق أثرت سلباً على صناعاتها كالغياب التام لصناعة السلع الأساسية التي بدونها لا يمكن تحقيق التنمية الصناعية المستقلة إذ كانت الأخيرة تفتقر لهذه المواد مثل الصلب والآلات الكيماويات والنفط والكهرباء حتى وقت متأخر إذ أنتجت الهند الصلب لأول مرة عام ١٩١٣ ( Rao, ١٩٩٤ P, ٢.), عاشت الهند في نفس تلك المعوقات كونها مملوكة في الغالب للبريطانيين حيث تم توظيف الهنود كعمال وعاملوهم معاملة سيئة للغاية بينما تم تحويل إرباح تلك الصناعات إلى بريطانيا، هكذا كان التقدم الصناعي في الهند بطيئاً للغاية لقد فشلت في التعويض عن نزوح الحرف اليدوية والصناعات المنزلية التي كانت ستخفف وحدها معاناة الشعب الهندي (السلمان، ١٩٩٣، ص ٢٦.: أحمد، ١٩٩١، ص ٤١٠.)، كذلك مع تزايد حجم الكساد في اقتصاد البنغال بشكل كبير وتصاعدي أدى إلى فقدان ٦٥٠٠٠ عامل وظيفته في عشرينيات القرن التاسع عشر، وإلى ١٤٤٠٠٠ في ثلاثينيات القرن نفسه، وإلى ١٦٠٠٠٠ في الأربعينيات و بحلول ١٨٦٠ تم تشريد ٥٦٣٠٠٠ عامل من وظيفته ومشاركته في اقتصاد البلد، سببها سياسة التعريف الكمركية للحكومة البريطانية التي قللت من قدرة القطن المنتج في البنغال من التنافس، وكانت سياسة التجارة الحرة التي تبنتها الحكومة الاستعمارية والسياسات الإمبريالية للحكومة البريطانية لحماية مصالح وتنمية الصناعات في إنجلترا من العوامل الرئيسية التي ساهمت في إزالة الصناعة في الهند. كما لوحظ ان التطور الصناعي في الهند غير متوازن على المستوى الإقليمي إذ تركزت الصناعات الهندية في عدد قليل من المناطق والمدن أدى ذلك إلى تنمية اقتصادية غير متكافئة في مختلف المناطق ( Gadre, ٢٠٢١ P, ٨.).

كما اشتهرت الهند بصناعة تعدين الفحم والتي ازدهرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأخذت بالازدهار مع تطوير نظام السكك الحديدية التي سهلت في نقل الفحم من مكان إلى آخر مع استمرار هيمنة الهيئات الإدارية الأوروبية عليها من اجل نقل سلعها بكل سهولة في جميع أسواق الهند. بالتالي، شجع البريطانيون إنتاج السلع الزراعية التي كانت مطلوبة إما لتغذية صناعاتهم أو التي يمكن أن تحقق لهم أرباحاً تجارية جيدة. ( Raj, ١٩٩٨ P, ١١٦.).



إذ وضعت جل تركيزها على إنشاء معامل لتعدين الخام والفحم الحجري من أجل إنتاج الصفائح المعدنية والأسلاك والمسالك المعتمدة على صناعه الصلب كمادة خام، فمن أجل مصالحها الصناعية كانت تفرض نوعية أصناعه المنتجة للمادة الأولية الداخلة في صناعتها ( Rao, 1994, P. 33).

وهكذا دمرت الصناعة والزراعة والصناعات المنزلية في الهند خلال الحكم البريطاني وفشل النمو الصناعي والنتاج الزراعي في تقديم الخير للشعب، إذ انخفضت نسبة إنتاجية الهند الصناعية من ٢٥% عام ١٧٥٠ إلى ٢% في عام ١٩٠٠، بسبب التدفق الهائل للقطن والسلع البريطاني في الأسواق الهندية ذات الصناعة بالآلات الحديثة التي زادت من حجم المأساة فكانت النتيجة الفقر المدقع للشعب الهندي. ( Natarajan, 1981, P. 97).

#### المبحث الثالث: استنزاف الثروة

استنزاف الثروة كان سببا رئيسيا آخر للفقر المدقع في البلاد إذ كان هناك وسائل كثيرة تم من خلالها نقل ثروة الهند إلى بريطانيا، لأنها تعرضت لسياسة تجارية غير شرعية من أجل حماية مصالح بريطانيا إذ صدرت الهند المواد الخام لتغذية الصناعات البريطانية كما وفرت سوقا جيدة للسلع البريطانية التامة الصنع ( Raj, 1998, P. 131).

وصلت سياسة الاستنزاف إلى أبشع صورها إذ إن معظم الضباط البريطانيين المدنيين أو العسكريين المتقاعدين العائدون إلى بريطانيا حملوا كل ما كسبوه في الهند، كذلك حصلوا على معاشات تقاعدية أيضا من قبل حكومة الهند، إذ اعتاد هؤلاء الذين عاشوا في الهند على إرسال مبالغ كبيرة من المال لعائلاتهم في بريطانيا، ولا يخفى كيف إن حكام الهند قدموا جميع أنواع الهدايا للمسؤولين البريطانيين من أجل نيل رضاهم وتحسينهم والتي تم نقلها إلى بريطانيا ( Ramakrishna, 2009, P. 107; الطيفي و الجبوري، ٢٠٢٠، ص ٧٥).

ومن الملفت إن هؤلاء البريطانيين الذين عاشوا في الهند استثمروا رؤوس أموالهم في الزراعة والصناعة والخدمات المصرفية والسكك الحديدية والتي بالتالي ترسل معظم الأرباح التي حصلوا عليها إلى بريطانيا، وهكذا كانت كمية هائلة من الثروة تنقل من الهند إلى بريطانيا كل عام، إذ تمكن البريطانيون من إرسال حتى بداية حكمهم في الهند من فترة ما بين ١٧٥٨-١٧٦٥ ما يقارب ٦٠ ألف جنية إسترليني إلى بريطانيا بسبب الإيرادات الصربية الباهضة على الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بـ ٨.٥ في خمسينات القرن التاسع عشر ( Marco, 2020, P. 20-21).



فقد أكدت الاستبيانات المالية في الهند إن صافي التحويلات المالية التي أرسلت إلى بريطانيا في السنوات اللاحقة وصلت ذروتها إلى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في أعوام ١٧٨٤-١٧٩٢, قبل إن ينخفض إلى ٤٧٧,٠٠٠ في الأعوام من ١٨٠٨-١٨١٥, وإلى ٧٧,٠٠٠ جنيه إسترليني خلال الأعوام التالية ١٨١٦-١٨٢٠ لذلك من المستحيل تجنب حقيقتين أساسيتين أولها إن الهند بلد ثراء تم سحقه والثاني تحول سكانه إلى فقراء فيما بعد, سببه الاستنزاف المتكرر والمتزايد الذي أدى بشأنه إلى إفقارها تماما فكيف نصف آثاره الواضحة عندما يكون اجر العامل بنسين أو ثلاث بنسات في اليوم يقابلها استنزاف متزايد وبمبالغ هائلة وصلت في بداية قرن العشرين إلى ٣٠ مليون جنية إسترليني ( Naorouj, P ١٩٠١, ٢٢٠-٢٢١, Ramakrishna, P ٢٠٠٩.; ١٠٨.).

ثم حدث في مابعد مالا يمكن تخيله كانت هناك طريقة أخرى غريبة لتصدير الثروة الهندية إلى بريطانيا ,عندما أنفقت الشركة الكثير من الأموال على الحروب لتوسيع إمبراطوريتها في الهند اضطرت إلى اقتراض بين الحين والآخر من الحكومة البريطانية ومن اجل سداد هذه القروض مع الفوائد الكبيرة لبريطانيا أخذت وأمنت كل هذا المبالغ من الهند وكتما المقترض هي الهند وليست الشركة (الطفيلي و الجبوري، ٢٠٢٠، ص ٧٥)، فقد علق دادبهي ناوروجي \*\*\*\* ( Dadabhal Naorouij) في كتابه (الفقر والحكم الغير البريطاني في الهند) قائلا "تم إرسال الأموال الهندية إلى بريطانيا ,ثم تم منح هذه الأموال للهند كقرض بفائدة ,فاضطرت الهند إلى الكدح من اجل سداد هذا المبلغ ,لقد كانت حلقة صلبة وممتينة أصبح من الصعب كسرها" ( Naorouj, P ١٩٠١, ٥.). كما ذكر حجم الاستنزاف لثروات الهند بلغت خلال ١٨٣٥-١٨٧٢ إلى ما يقارب ٢٠٠ مليون جنية إسترليني ( Gadre, P ٢٠٢١, ٣.).

انتهجت الشركة البريطانية طريقة ووسيلة أخرى لنهب ثروات الهند تدعى (الاستثمار) وبمجرد إن أصبحت الشركة الحاكم الفعلي لمنطقة صوبا البنغال أو سوبا البنغال توقفت من جلب الأموال من بريطانيا لمشترياتها في الهند ,إذ قامت بجمع الأموال كيرادات من منطقه سوبا نفسها وتم استثمار تلك الأموال في التجارة للشركة ومع تزايد وتوسع امبروطورية الشركة في الهند زادت مواردها وبالتالي حصلت الشركة على مبالغ كبيرة من نواب البنغال ومن جميع الحكام التابعين , فاستخدمت كل هذه الثروة كاستثمار في تجارتها وجني إرباحا طائلة منها وذهب كل هذا الربح الى بريطانيا, إذ ارتفعت نسبة معدلات إيرادات الأراضي المتنازل عنها بنسبة ٢٤% مقارنة بعام ١٨٠١, ألا أنها ارتفعت بأكثر من ٥٠% في عامي ١٨١٧-١٨١٨ حتى وصلت عام ١٨٤٤ إلى الثلثي من صافي



الإنتاج (Marco, ٢٠٢٠ P ١٤)، إذ استخدمت ثلث هذه البالغ من العائدات لتمويل شراء البضائع الهندية للاستهلاك البريطاني بمعنى دفع ثمن البضائع الهندية من أموال الفلاحين والنساجين الهنود خلال دفع الضرائب المفروضة عليهم عند إتباع الشركة أساليب مختلفة لاضطهاد الهنود من أجل جمع الحد الأقصى من الإيرادات إذ احتكرت لنفسها تجارة الملح الصخري الذي يستخدم في صناعة البارود وكان من أحد السلع الرئيسية للشركة وباعته بربح يتراوح بين ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ في المائة، أضافه إلى بيعها للأفيون الهندي إلى الصين بأرباح كبيرة (Agnihotri, ٢٠٠٩ P C-٧٥). ويعتبر القرنين السابع عشر والثامن عشر فترة جبروت وهيمنة تجار الانكليز إذ نهبوا كنوز الهند وجمعوا أكداًس من الذهب والفضة. (الطفيلي و الجبوري، ٢٠٢٠، ص ٤٧).

وبجميع هذه الصور وغيرها من الإجراءات التي انتهجتها الشركة في ابتزاز ثروة الهند وإرسالها إلى بريطانيا وبأشكال مختلفة تسمى (استنزاف الثروة)، واستمرت العملية وتضاعفت في ما بعد خلال حكم التاج البريطاني. لذلك خلال تاريخ الحكم البريطاني بأكمله في الهند الذي استمر لمدة ٢٠٠ عام، لم تكن هناك زيادة في دخل الفرد. ففي النصف الأخير من القرن التاسع عشر انهار الدخل في الهند بمقدار النصف. مع انخفاض متوسط العمر للهنود بمقدار الخمس من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٢٠ (Marco, ٢٠٢٠ P ١٦-١٧). إضافة إلى انخفاض إنتاج الغذاء بسبب السياسة البريطانية في تسويق الزراعة الهندية. وقد أدى ذلك إلى تقليص المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية سببه استبدال الحبوب التجارية غير الغذائية بالحبوب الغذائية. وفي الفترة من ١٨٩٣-١٨٩٤ إلى ١٩٤٥-١٩٤٦، زاد إنتاج المحاصيل التجارية بنسبة ٨٥% وانخفض إنتاج المحاصيل الغذائية بنسبة ٧%. (Natarajan, ١٩٨١ P ٣٥٦-٣٥٧).

وكان لهذا تأثير مدمر على الاقتصاد الريفي ووقوع المجاعات المتكررة (Gadre, ٢٠٢١ P ٤)، وتوفي عشرات الملايين بسبب المجاعات الناجمة عن السياسات المتبعة. لم تساهم بريطانيا في تطوّر الهند. بل على العكس تماماً ساهمت في دمارها واستنزاف ثرواتها (Agnihotri, ٢٠٠٩ P C-٨٤).

#### الخاتمة:

خلال ما تقدم من البحث أعلاه، تم التوصل إلى التالي:-

١\_ منذ عصور قديمة كانت العديد من المنتجات المنزلية الهندية المحلية قادرة دائماً على جذب التجار والتجار الأجانب. حتى خلال فترة الهند في العصور الوسطى، ازدهر الحرفيون والصناع



الهنود ولكن منذ ظهور شركة الهند الشرقية، كان هناك تغيير جذري في إدارة الصناعات المنزلية. ومن أجل الرغبة في الحصول على المزيد من السلع الفاخرة بأرخص الأسعار، استغلت شركة الهند الشرقية والتجار الأوربيين الفلاحين الهنود إذ تعتبر خطوة سيطرة الشركة على حق الديواني الخطوة الأولى لبسط سيطرة بريطانيا على الهند فاستطاعت الشركة من السيطرة على إدارة إيرادات إقليم البنغال وبيهار واريسا ،

٢\_ ولا تقتصر الاستفادة من الإيرادات التي أخذها الشركة كإرباح فقط بل مساعدتها على تمويل تجارتها وبسط نفوذها عليها فكانت السيطرة المتزايدة على الأراضي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يمثل انتقال دور الشركة من كونها مجرد شركة تجارية إلى قوة سياسية ذات سطوة وسيادة\_ وتعني مرحلة استنزاف ثروات الهند المرحلة لبريطانيا .

٣\_ اتبعت بريطانيا سياسات اقتصادية مختلفة عطلت بها الاقتصاد الهندي التقليدي من ناحية ، وفشلت في تطوير هيكل الاقتصادي الحديث من ناحية أخرى، وبذلك ظل الاقتصاد الهندي لاتقليديا ولا حديثا وبالتالي فقدت الهند ميزة كليهما، ولا يمكن إن تكون النتيجة المترتبة على ذلك سوى الإفقار التام لشعبها.

٤\_ يعتبر التغيير التكنولوجي والذي بشرت به الثورة الصناعية أواخر القرن التاسع عشر تأثير كبير على توثيق الاقتصاد الهندي مع بريطانيا كون الأخيرة اعتمدت على تصدير جزء كبير من بعض مواد الخام من الهند فلم تقتصر على القطن والقمح بل شملت الحبوب الغذائية أيضا يقابلها تنقل صناعاتها التامة الصنع إلى أسواق الهند بأسعار رخيصة و سلع أجود مما تصنع في الهند نفسها، فكانت النتيجة سلبا على الصناعات والصناعات المنزلية الهندية المفترقه للتكنولوجيا الحديثة أدى إلى "إزالة الصناعة" أو تدمير الصناعات اليدوية المحلية في الهند. فاضطر اغلبهم إلى ترك العمل الصناعي وعملوا بالزراعة. فخرجت الشركات فائزة بينما ظل الفقراء في المناطق الريفية والنساء في حالة من العوز بل وأصبحوا أسوأ حالاً من ذي قبل.

٥\_ كان تسويق الزراعة مفيداً للمزارعين والتجار والمصنعين البريطانيين، الذين أتاحت لهم الفرصة لتحقيق أرباح ضخمة من خلال الحصول على المنتجات الزراعية التجارية بأسعار بخسة. كما استفاد تسويق الزراعة الهندية جزئياً التجار الهنود ومقرضي الأموال الذين حققوا ثروات ضخمة من خلال العمل كوسطاء للبريطانيين.



٦\_ إضافة إلى حدوث المجاعات بين الحين والآخر بسبب تلك السياسات الصارمة التي فرضتها بريطانيا من أجل استمرارية سيطرتها وسطوتها على الاقتصاد الهندي والتي فقد خلالها آلاف من الأرواح بشكل مستمر ويثبت إن الفقر والمجاعة قد ترسخت جذورهما في الهند. وهكذا أكدت المصادر ليست الهندية فحسب بل حتى العديد من الكتاب البريطانيين إن أسوء سمات الحكم البريطاني في الهند هو الاستغلال الاقتصادي لها .

#### المصادر:

١. إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني (١٩٨١): حكومة الهند البريطانية والإدارية في الخليج العربي، الرياض.
٢. أحمد، نصير أحمد نور (١٩٩١): شركة الهند الشرقية البريطانية منذ تأسيسها حتى سقوط دولة المغول الإسلامية في الهند ١٦٠٠-١٨٥٧، أطروحة دكتوراه جامعة أم القرى.
٣. الدفاعي، لارا محمود جبار (٢٠١٢): ثورة ١٨٥٧ في الهند ضد الاستعمار البريطاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، ٢٠١٢.
- المجلات
٤. آل خليفة، عبد الله بن علي (٢٠٢٢): شركة الهند الشرقية الانكليزية (نشأتها، قوتها، أفولها ١٦٠٠-١٨٥٨)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٣، العدد ٢، لسنة.
٥. جاد، سامية حلمي حافظ (٢٠٢١): القوانين والمراسيم في الهند قبل الاحتلال البريطاني (١٦٠٠ - ١٧٠٧)، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة الزقازيق، مجلد ١٠، العدد ٢، لسنة .
٦. الدفاعي، لارا محمود جبار والنصيري، عبد الرزاق أحمد (٢٠١٢): إصلاحات وليام بانتيك وتأثيرها على المجتمع الهندي، لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٨، السنة الرابعة.
٧. السلطان، محمد بن عبد الله (١٩٩٣): سياسة بريطانيا الاستعمارية للهند، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، ملحق العدد ٩، لسنة .
٨. الطفيلي، ألهم حمزة والجبوري، هيثم محي (٢٠٢٠): شركة الهند الشرقية - البريطانية ودورها التجاري والسياسي في الخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد ١٢، العدد ٤٩، لسنة .
٩. مجبل، قطران عباس (٢٠٢١): النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية ١٦٠٠-١٦٦٨ دراسة تاريخية، مجلة الآداب العدد ٧٣١، لسنة .

- 1.Agnihotri,V.K. (٢٠٠٩): Indian History, New Delhi, .(١ ٢٠٠٩
- 2.Bruse Brunton, The East India company agent of empire in th early modern capitalist era, social education, vo:١١, iss:٢, .٢٠١٣
- 3.Chaurasia, R.S. (١٩٩٣): History of India from ١٥٢٦to present day, Delhi.
- 4.Chopra, P.S and Chopra, J.K.٢٠٠٥ 4. Modern India, Delhi



- 5.Gadre, Animesh ٢٠٢١5. Deindustrialisation and Drain theory: the contours of economic degradation in British India, Munich personal pepec archive, no:١٠٨٩٧٧
- 6.Kunda, Dipak Kumar ٢٠١٧6. Origin and development of cottage industries in India: A study in pre-independence, International journal of research in social sciences, vol:٧, iss:١٢
- 7.Mahajan,V.D. ١٩٦٠ Contututional history of India, Delhi.
- 8.Naidu, Gowri ٢٠١٥8. British economic policies, India and their impact, jetir February , vol:٢, issu: .٢
- 9.Naorouij, Dadabhal ١٩٠١9. Poverty and UN-British rule in India, London
- 10.Natarajan,S.١٩٨١ 10. Political and cultural History of India, Vol: Hyderabad, .١٩٨١
- 11.Nognes, Pilar٢٠٢٠11. Marco-Measuring colonial extraction: the east India company's rule and the drain of weal (١٨٥٨-١٧٥٧), centre for economic policy research, London.
- 12.Raj, Hans ١٩٩12. History of Modern India, Delhi.
- 13.Ramakrishna, K ٢٠٠٩): History of India, ١٩٤٧-١٧٥٢ Hayderabad.
- 14.Rao, K.N.P. ١٩٩٤14. A brief history of the Indian iron and steel industry, Indian journal of history of science.
- 15.Sharma, L.P. ١٩٩٦ History of Modern India, New Delhi.
- 16.Wheeler, Monroe ١٩٦٥ Textiles and ornaments of India, New York .

#### الهوامش:

- ١.الشاه علام الثاني ( (Shah Alam II ١٧٢٨\_ ١٨٠٦: الإمبراطور المغولي السابع عشر ابن علمكير الثاني واجه خلال حكمة العديد من الصراعات الداخلية مع المرثا والأفغان ولم تكن حدود حكمه وإمبراطوريته تتعدى خارج حدود دلهي للمزيد انظر: ( ) Chaurasia, ١٩٩٣ P ١٤٤.
- ٢.اللورد كورنواليس ( Cornwallis): الحاكم البريطاني العام في الهند ١٧٨٦\_١٧٩٣, يعتبر من الشخصيات التي لعبت دورا بارزا ومهما في الهند وصاحب إصلاحات كثيرة لها آثار عميقة في الهند حتى نهاية حكم البريطاني , أهمها منع مستخدمى شركة الهند الشرقية من ممارسة الأعمال التجارية لحسابهم ,مع ترتيب نظام الإدارة في الشركة وسياستها معا غادر الهند عام ١٧٩٣ عندما أصبحت الشركة اكبر قوة في الهند المجزئة للمزيد راجع: ( ) Chaurasia, ١٩٩٣ p.٦٠-١.
- ٣.وليم بآنتيك ((William Bentinck): عضو في البرلمان الانكليزي ١٧٩٦. وعين عام ١٨٠٣ حاكم على مدراس وشارك في القضاء على تمرد في مدراس عام ١٨٠٦, ولأسباب صحية رجع إلى لندن ١٨٠٧, لكنه رجع مرة أخرى إلى الهند عام ١٨٢٧ بعد إن تم ترشيحه الحاكم العام للبلاد. للمزيد انظر: (الدفاعي والنصيري, ٢٠١٢).
- ٤.داد بهي ناوروجي(Dadabhal Naorouij): باحث وتاجر سياسي هندي ,عضو في البرلمان البريطاني وهو أول أسويي يشارك في البرلمان البريطاني ,يعرف باسم (سيد الهند المسن العظيم),كذلك احد أعضاء المؤسسين لحزب

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الرابع والعشرون

٢٠٢٤م / ١٤٤٦هـ

المؤتمر الوطني الهندي وانتخب رئيس للحزب ثلاث مرات, وله كتاب يسمى (الفقر والحكم الغير البريطاني في الهند) ووضع نظريه حول (استنزاف الثروة) للمزيد من التفاصيل راجع: ( ), Visana, ٢٠٢٢ p, (١٣٧).



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم النظرية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الرابع والعشرون

٢٠٢٤م / ١٤٤٦هـ



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية